مجلة الإحياء، المجلد: 19، العدد: 22، سبتمبر 2019، ص - ص: 151 - 186
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

المسائل العقديَّة المتعلقة بحديث عمر بن الخطاب: "سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: لَوْ أَنَّكُم تَوَكَّلتُم على الله حَقَّ تَوَكُّلِهِ لرَزَقَكُم كما يَرزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا وتَرُوحُ بِطَانًا"

Faith issues related to the hadith of 'Umar ibn al-Khattab:

(I heard the Messenger of Allah said : If you really trust in God, then he will give you what you need just as the birds when they fly hungry and get back with overfilled stomach)

****

م . ندى بنت فايز بن عوظه القشيري
جامعة بيشة – المملكة العربية السعودية
Nada.f.a@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/07/17 **تاريخ القبول: 2019/09/03**

الملخص:

إنَّ التوكُّل على الله- عزَّ وجلَّ- من أهم الأعمال القلبيَّة التي حثَّنا عليها الله- عزَّوجلَّ- في محكم كتابه حيث قال: [وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ۝ الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ ۝ وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ ۝] (الشعراء: 217-219)، وفي سُنة رسوله ﷺ حيث ورد عنه عليه الصلاة والسلام: "لَوْ أَنَّكُم تَوَكَّلتُم على الله حَقَّ تَوَكُّلِهِ لرَزَقَكُم كما يَرزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا وتَرُوحُ بِطَانًا"، ولاعتبار العلماء هذا الحديث الشريف أصلاً في التوكُّل على الله ﷻ، وخوض بعض الطوائف بالباطل في العلاقة بين التوكُّل والأخذ بالأسباب؛ أتت هذه الدراسة لتُبيِّن المسائل العقديَّة المتعلقة بهذا الحديث، من بيان أهميَّة توكل الإنسان على الله - عزَّ وجلَّ- وحده في جميع أموره وأحواله، وعدم استقامة حياته إلا به،

وضرورة الأخذ بالأسباب الشرعيَّة، وعدم منافاتها للتوكل، وبطلان أقوال مَن زعم خلاف ذلك في هذا الباب.

الكلمات المفتاحيَّة: المسائل العقديَّة؛ توكلتم؛ خماصًا؛ بطانا.

Abstract:

The trust in God - the Almighty - is one of the most important acts of heart, which God urged us - the Almighty - in the Quran , he said: (and trust in the Mighty , the merciful * who sees you when you stand up * and your turning over and over among those who prostrate themselves before Allah) Poets: 217 - 219, and The Prophet (peace and blessings of Allaah be upon him) said: " If you really trust in God , then he will give you what you need just as the birds when they fly hungry and get back with overfilled stomach". since the scientists deemed this Hadith as the origin of the trust in God, and some groups tried to ignore the normal work and depend only on trust in God so I worked on this study to identify the faith issues related to this Hadith, such as showing the importance of trust in God for all the human needs, the importance of normal work. I also showed that the normal work do not deny the trust in God. And I also showed that normal work with trust in God are right method in this live and any other method is the wrong one.

Keywords: Faith issues; trust in God; flying hungry; overfilled stomach.

مقدِّمة:

الحمد لله العلي القدير، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وسيد المرسلين، وإمام المتَّقين، المبعوث رحمة للعالمين، يُنير للبشريَّة دروب الخير، وسُبل الحق والسلامة والأمان، وعلى آله وصحبه الأطهار الأخيار، وبعد ...

فإن أعمال القلوب لها مكانتها العظيمة، ومنزلتها الرفيعة في الشريعة

الإسلاميَّة، ولا تقل أهميَّةً عن أعمال الجوارح؛إذ إنها تعتبر من أصول الإيمان وقواعده؛ فإذا صلح القلب صلح العمل والحال، وإذا فسد القلب فسد العمل والحال، وهذا مصداق قول رسولنا الكريم ﷺ: «أَلاَ وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلاَ وَهِيَ القَلْبُ»[1].

فمَن تأمَّل الشريعة الإسلاميَّة في مصادرها ومواردها، علم ارتباط أعمال الجوارح بأعمال القلوب، وأنها لا تنفع بدونها، وأن أعمال القلوب أفرض على العبد من أعمال الجوارح،وهل يُميِّز المؤمن عن المنافق إلا بما في قلب كل واحد منهما من الأعمال التي ميَّزت بينهما،وهل يمكن لأحد الدخول في الإسلام إلا بعمل قلبه قبل جوارحه،وعبوديَّة القلب أعظم من عبوديَّة الجوارح وأكثر وأدوم،فهي واجبة في كل وقت[2]. ومن أهم هذه الأعمال القلبيَّة التوكُّل على الله عزَّ وجلَّ؛ حيث حثنا عليه الله عز وجل في محكم تنزيله: [وَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ] (يوسف: 84)، وقوله: [إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ ۗ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ] (آل عمران: 160)، وقوله: [وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ ۖ وَمَا أُغْنِي عَنكُم مِّنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ ۖ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ] (يوسف: 67)، وفي سنة نبيِّهِ ﷺ حيث قال: «لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ، لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا»[3]، ولأهميَّة هذا الحديث الشريف وعظيم شأنه، واعتبار العلماء له بأنه أصل في التوكُّل على الله عزَّ وجلَّ، وخوض بعض الطوائف بالباطل في العلاقة بين التوكُّل والأخذ بالأسباب؛ آثرت دراسة المسائل العقديَّة المتعلقة به؛ وذلك لأسبابٍ، منها:

1. عظم أهميَّة موضوع التوكُّل على الله - عزَّ وجلَّ- في جميع الأمور صغيرها وكبيرها؛ لاسيما في عصرنا الحاضر، حيث أصبح البعض يتعلَّق بغير الله عزَّ وجلَّ، من خلال تصديق بعض العرَّافين والمشعوذين.
2. جعل الله عزَّ وجلَّ التوكُّل شرطًا للإيمان، ودليلًا على صحته، وهذا بيِّنٌ من خلال قول الله تعالى: [وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ] (المائدة: 23).

3. الآثار الإيجابيَّة التي يحصل عليها المتوكل على الله، من امتلاء القلب باليقين والاطمئنان، وهدوء النفس، حين تفويض أموره إلى خالقها عزَّ وجلَّ، وكونه سببًا في دخول الجنة والفوز برضا الله تعالى والقرب منه.
4. توضيح العلاقة بين التوكُّل على الله عزَّ وجلَّ، والأخذ بالأسباب المشروعة.
5. بيان مذاهب أهل البدع والضلال الذين ضلُّوا في هذا الباب، وجانبوا طريق الحق والصواب، والردُّ عليهم وفق عقيدة أهل السنة والجماعة.

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث يتناول هذا الحديث الشريف، بدراسة المسائل العقديَّة الواردة فيه، والذي وقفتُ عليه شروحات لهذا الحديث، وبعض المقالات التي تحدثت عن موضوع التوكُّل على الله عزَّ وجلَّ، وهناك بعض الدراسات والبحوث العلميَّة قد تناولت موضوع التوكُّل من أبرزها:

1. التوكُّل أصول وضوابط للباحث: هيثم الحداد، وهو بحث منشور في مجلة الحكمة، العدد الثاني عشر.
2. التوكُّل على الله في القرآن الكريم، دراسة موضوعيَّة للباحثة: معتوقة محمد الحساني، وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى عام 1422هـ.
3. التوكُّل على الله وعلاقته بالأخذ بالأسباب، وموقف الطوائف الإسلاميَّة من ذلك، للباحثة: منيرة محمد المطلق، وهي رسالة ماجستير، كليَّة التربية للبنات بالرياض، 1414هـ.
4. التوكُّل عند الصوفيَّة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، جمعة خالد العنزي، وهي رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود، 1417هـ.
5. هدي القرآن الكريم في التوكُّل دراسة في التفسير الموضوعي، للباحث: مشرف أحمد جمعان الزهراني، وهي رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود.
6. التوكُّل على الله، للباحث: صالح بن زيار العتيبي، رسالة ماجستير بالجامعة الإسلاميَّة قسم العقيدة.
7. عقيدة التوكُّل عند أهل السنة، للباحثة: نور محمد عبد الله مصيري، رسالة ماجستير بكليَّة التربية للبنات بجدة، قسم الدراسات الإسلاميَّة، 1408 هـ.

وعليه؛ فإن هذا البحث ينفرد بالتركيز على دراسة المسائل العقديَّة المتعلقة بهذا الحديث: "لَوْ أَنَّكُم تَوَكَّلتُم على الله حَقَّ تَوَكُّلِهِ لرَزَقَكُم كما يَرزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا وتَرُوحُ بِطَانًا" على وجه الخصوص، مع بيان بعض الشبهات المثارة حول موضوع التوكُّل، والردِّ عليها، وفق الخطة التالية:

المطلب الأول: معنى التوكُّل في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني:روايات الحديث: "لَوْ أَنَّكُم تَوَكَّلتُم على الله حَقَّ تَوَكُّلِهِ لرَزَقَكُم كما يَرزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا وتَرُوحُ بِطَانًا"، وبيان مدلوله.

المطلب الثالث: درجات التوكُّل.

المطلب الرابع: التوكُّل وردُّ الشبهات العقديَّة المثارة حوله.

الخاتمة: وتتضمَّن أهمَّ النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

1. المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء روايات هذا الحديث: "لَوْ أَنَّكُم تَوَكَّلتُم على الله حَقَّ تَوَكُّلِهِ لرَزَقَكُم كما يَرزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا وتَرُوحُ بِطَانًا" وجمع طرقه.
2. المنهج التحليلي، وذلك بتحليل أقوال أهل السنة والجماعة، ومخالفيهم في مسألة التوكُّل والأخذ بالأسباب.
3. المنهج النقدي الذي يقوم على نقد الأقوال المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة في مسألة التوكُّل والأخذ بالأسباب الشرعيَّة، ومناقشة ما استدلوا به، والرد عليها وفق عقيدة أهل السنة والجماعة.
4. عزوتُ الآيات إلى سورها برقم الآية في المتن.
5. وثَّقتُ الأحاديث في الهامش.
6. عرَّفتُ بالأعلام غير المشهورين.
7. عرَّفتُ بالفرق الواردة في البحث.

8. حرصتُ على عزو نصوص العلماء والباحثين إلى مصادرها، ووضعها بين علامتي التنصيص في حال نقل الكلام كما هو نصًّا، وأشرت في الهامش بلفظة: (انظر) في حال التَّصرف في النص المنقول.
9. عندما أقوم بتخريج الأحاديث التي ترد في البحث،وأجده في الصحيحين أو في أحدهما؛ فإنني أكتفي بهذا الطريق الوارد في الصَّحيح، ولا أضيف الطرق الواردة في السنن أو المسانيد أو غيرها، وإذا لم أجد الحديث المراد تخريجه في الصحيحين، فإنني أجتهد في تخريجه من أصحاب السنن والمسانيد والجوامع وغيرها.
10. عند تكرار الحديث فإنني أكتفي بتخريجه أولًا،وأشير بعد ذلك بقول: سبق تخريجه.
11. عند بيان درجة الحديث والحكم عليه، فإنني أكتفي بذكر مَن صحَّحه أو ضعَّفه من أهل العلم المعتبَرين.
12. ذيَّلتُ البحث بفهرس للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

هذا، وأسأل الله عزَّ وجلَّ الإخلاص والسَّداد والتوفيق، وأن يجعل هذا البحث نافعًا للإسلام وأهله، ولا يحرمني ثوابه، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

المطلب الأول: معنى التوكُّل في اللغة والاصطلاح:

التوكُّل في اللغة: يقول القزويني: «وكل: الواو والكاف واللام أصل صحيح، يدل على اعتماد غيرك في أمرك»[4]. يقال: «وَكَّلَ بالله، وتوكل عليه واتكل: استسلم له»[5]، ووكَلَ إليه الأمر، وكْلًا ووكولًا: أي سلَّمَهُ وتركه[6]. والوكيل فعيل بمعنى مفعول: الذي يقوم بأمر موكله، قال الأزهري: «سمي وكيلًا؛ لأن مُوكِّلَهُ قد وكَل إليه القيام بأمره، فهو موكول إليه الأمر»[7]. والتوكُّل إظهار العجز والاعتماد على الغير، يقال: اتكلت على فلان في أمري، إذا اعتمدته[8].

يقول ابن الأثير: يقال: توكَّل بالأمر، إذا ضمن القيام به، ووكلتُ أمري إلى فلان: أي ألجأته إليه، واعتمدتُ فيه عليه، ووكَّل فلان فلانًا، إذا استكفاه أمره ثقة بكفايته[9].

التوكُّل في الاصطلاح:قال ابن عباس: «هو الثقة بالله»[10]. وقال الإمام أحمد رحمه الله: «قطع الاستشراف بالإياس من الخلق»[11]. وسئل الحسن عن التوكُّل فقال: «الرضا عن الله»[12]. وقال ابن الجوزي عن بعضهم: «هو تفويض الأمر إلى الله ثقة بحسن تدبيره»[13]. وقال ابن رجب الحنبلي: «حقيقة التوكُّل هو صدق اعتماد القلب على الله عزَّ وجلَّ في استجلاب المصالح ودفع المضارِّ، من أمور الدنيا والآخرة كلها»[14].

ولعلَّ أدق وأشمل التعريفات للتوكل هو ما ذكره الإمام ابن القيم رحمه الله بأنه: «حال للقلب ينشأ عن معرفته بالله، والإيمان بتفرده بالخلق والتدبير والضر والنفع،والعطاء والمنع، وأنه ما شاء كان، وإن لم يشأ لم يكن، فيوجب له هذا اعتمادًا عليه، وتفويضًا إليه، وطمأنينة به وثقة به،ويقينًا بكفايته لما توكل عليه فيه، وأنه ملي به، ولا يكون إلا بمشيئته، شاءه الناس أم أبوه»[15].

المطلب الثاني: روايات الحديث وبيان مدلوله:

روي هذا الحديث الشريف من عدَّة طرق،عن عبد الله بن هبيرة، عن أبي تميم الجيشاني، قال: سمعتُ عمر يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لَوْ أَنَّكُم تَوَكَّلْتُم على الله حَقَّ تَوَكُّلِهِ لرَزَقَكُم كما يَرزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا وتَرُوحُ بِطَانًا»[16].

ويأتي مدلول هذا الحديث الشريف في كونه أصلًا في التوكُّل على الله عزَّ وجلَّ، وهو من أعظم الأسباب التي يُستجلَب بها الرزق[17]، قال تعالى: [فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا] (الطلاق: 2-3).

وفيه حثَّ النبي ﷺ أمته على التوكُّل، حين قال:لو أنكم تتوكَّلون على الله حق توكُّله أي: توكلًا حقيقيًّا، تعتمدون على الله عزَّ وجلَّ اعتمادًا تامًّا في طلب رزقكم وفي غيره، لرزقكم كما يرزق الطير،فرزقها على الله عزَّ وجلَّ؛ لأنها طيور ليس لها مالك، فتطير في الجوِّ، وتغدو إلى أوكارها، وتستجلب رزق الله عزَّ وجلَّ، تغدو خماصًا أي تذهب أول النهار؛ لأن الغدوة هي أول النهار، وخماصًا يعني: جائعة ليس في بطونها شيء، لكنها متوكلة على ربها عزَّ وجلَّ، وتروح أي ترجع في آخر النهار؛لأن الرواح هو آخر النهار، بطانًا أي ممتلئة البطون من رزق الله عزَّ وجلَّ،وفيه هذا دليل على أنه ينبغي للإنسان أن يعتمد على الله حق الاعتماد، وأنه ما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها، حتى الطير في جوِّ السماء، لا يمسكه في جوِّ السماء إلا الله، ولا يرزقه إلا الله عزَّ وجلَّ، وفي هذا دليل أيضًا على أن الإنسان إذا توكَّل على الله حق التوكُّل فليفعل الأسباب، ولقد ضلَّ من قال لا أفعل السبب، وأنا متوكِّل، فهذا غير صحيح، فالمتوكِّل: هو الذي يفعل الأسباب متوكِّلًا على الله عزَّ وجلَّ؛ ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: كما يرزق الطير تغدو خماصًا، أي تذهب لتطلب الرزق، ولم تبقَ في أوكارها، لكنها تغدو وتطلب الرزق، فإذا توكَّل العبد على الله حق التوكُّل، فلابدَّ أن يفعل الأسباب التي شرعها الله- عزَّ وجلَّ-له من طلب الرزق من وجه حلال بالزراعة، أو التجارة، أو غير ذلك[18]، وعليه؛ فإن التوكُّل الحقيقي لا يضادُّه الغدو والرواح في طلب الرزق، والسعي في السبب لا ينافي التوكُّل[19].

المطلب الثالث: درجات التوكُّل

التوكُّل مركَّب من مجموع أمور، لا تتم حقيقة التوكُّل إلا بها، وهي على درجات ثمانية، هي:

- **الدرجة الأولى:** معرفة بالربِّ وصفاته، من قدرته، وكفايته، وقيوميته، وانتهاء الأمور إلى علمه، وصدورها عن مشيئته وقدرته، وهذه المعرفة أول درجة يضع بها العبد قَدمه في مقام التوكُّل؛ ولذلك لا يصحُّ التوكُّل ولا يُتصوَّر من فيلسوف، ولا من القدريَّة[20]، النفاة القائلين بأنه يكون في ملكه ما لا يشاء،

ولا يستقيم أيضًا من الجهميَّة[21] النفاة لصفات الربّ ﷻ، ولا يستقيم التوكُّل إلا من أهل الإثبات، فأي توكل لمن يعتقد أن الله لا يعمُّ جزيئات العالم سُفليِّهِ وعُلويِّهِ؟ ولا هو فاعل باختياره؟ ولا له إرادة ومشيئة، ولا يقوم به صفة؟ فكل من كان بالله وصفاته أعلم وأعرف كان توكله أصح وأقوى[22]، وهذا هو الصواب الموافق لطريق الحق.

- **الدرجة الثانية:** إثبات في الأسباب والمسببات، فمن نفى الأخذ بالأسباب فتوكُّله مدخول؛ وذلك لأن التوكُّل من أعظم الأسباب التي يحصل بها المطلوب، ويندفع بها المكروه، فمن أنكر الأسباب لم يستقم منه التوكُّل، ولكن من تمام التوكُّل عدم الركون إلى الأسباب، وقطع علاقة القلب بها؛ فيكون حال قلبه قيامه بالله لا بها، وحال بدنه قيامه بها[23].

- **الدرجة الثالثة:** رسوخ القلب في مقام توحيد التوكُّل: حقيقة التوكُّل هو توحيد القلب، وعلى قدر تجريد التوحيد تكون صحَّة التوكُّل[24].

- **الدرجة الرابعة:** اعتماد القلب على الله، واستناده إليه، وسكونه إليه؛ بحيث لا يبقى فيه اضطراب من تشويش الأسباب، ولا سكون إليها، بل يخلع السكون إليها من قلبه، ويلبسه السكون إلى مسببها، وعلامة هذا أنه لا يبالي بإقبالها وإدبارها، ولا يضطرب قلبه ويخفق عند إدبار ما يحب منها، وإقبال ما يكره؛ لأن اعتماده على الله عزَّ وجلَّ، وسكونه إليه، واستناده إليه، قد حصنه من خوفها ورجائها، فحاله حال من من أعطاه ملكٌ درهمًا، فسُرق منه، فقال له الملك: عندي أضعافه، فلا تهتمّ، متى جئت إليَّ أعطيتك من خزائني أضعافه، فإذا علم صحَّة قول الملك، ووثق به، واطمأن إليه، وعلم أن خزائنه مليئة بذلك لم يحزنه فوته[25].

- **الدرجة الخامسة:** حسن الظن بالله عزَّ وجلَّ، فعلى قدر حسن ظنك بربك ورجائك له، يكون توكُّلك عليه؛ ولذلك فسَّر بعضهم التوكُّل بحسن الظنِّ بالله، والتحقيق أن حسن الظنِّ به يدعوه إلى التوكُّل عليه؛ إذ لا يُتصوَّر التوكُّل على من ساء ظنك به، ولا التوكُّل على من لا ترجوه[26].

ولذلك قال الله تعالى في الحديث القدسي: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا

مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»[27].

- **الدرجة السادسة:** استسلام القلب لله، وانجذاب دواعيه كلها إليه، وقطع منازعاته، فالاستسلام كتسليم العبد الذليل نفسه لسيده، وانقياده له، وترك منازعات نفسه، وإرادتها مع سيده[28].

- **الدرجة السابعة:** التفويض، وهو روح التوكُّل ولبه وحقيقته، وهو إلقاء أموره كلها إلى الله، وإنزالها به طلبًا واختيارًا، لا كرهًا واضطرارًا. وقد جاء في دعائه عليه الصلاة والسلام: «اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»[29].

- **الدرجة الثامنة:** درجة الرضا، وهي ثمرة التوكُّل، ومن فسَّر التوكُّل بها فإنما فسَّره بأجلِّ ثمراته، وأعظم فوائده، فإنه إذا توكل حق التوكُّل رضي بما يفعله وكيله[30].

وباكتمال هذه الدرجات الثمانية يكتمل عند العبد مقام التوكُّل، ومن أنقص منها شيئًا فقد نقص من توكله بقدر ذلك النقص، والله أعلم.

المطلب الرابع: التوكُّل وردُّ الشبهات العقديَّة المثارة حوله

التوكُّل هو أصل من أصول عبادة الله عزَّ وجلَّ، يقول الله تعالى في محكم كتابه: [وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ] (هود: 123)، وقد أمر به عباده المؤمنين حينما قال في سبع مواضع في القرآن الكريم: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ] (المائدة: 11)، وفي السنة النبويَّة علَّمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أدعية تفيض بمعاني التوكُّل والاعتماد على الله عزَّ وجلَّ، وتفويض الأمور إليه، كما ورد في الصحيحين عن البراء بن عازب قال، قال

رسول الله ﷺ: «يَا فُلاَنُ إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنَّكَ إِنْ مُتَّ فِي لَيْلَتِكَ مُتَّ عَلَى الفِطْرَةِ، وَإِنْ أَصْبَحْتَ أَصَبْتَ أَجْرًا»[31]، وفي دعاء الخروج من المنزل روى الترمذي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ: بِسْمِ اللهِ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللهِ، لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ، يُقَالُ لَهُ: كُفِيتَ، وَوُقِيتَ، وَتَنَحَّى عَنْهُ الشَّيْطَانُ»[32].

وقد ورد عن السلف - رحمهم الله- أقوال عديدة في بيان فضل التوكُّل، وأهميته، وارتباطه بالإيمان، حيث قال ابن عباس رضي الله عنه: «التوكُّل جماع الإيمان»[33]، وقال سعيد بن جبير: «التوكُّل على الله جماع الإيمان»[34]. وقال أبي الدرداء رضي الله عنه: «ذروة الإيمان أربع: الصبر للحكم، والرضا بالقدر، والإخلاص للتوكل، والاستسلام للربِّ- عزَّ وجلَّ-»[35]. وقال الفضيل بن عياض: «التوكُّل قوام العبادة»[36].

ويجب الإيمان بهذه العبادة العظيمة، والتوكُّل على الله جلَّ شأنه حق توكله، وتفويض جميع الأمور إليه، مع ضرورة الأخذ بالأسباب الشرعيَّة التي شرعها الله عزَّ وجلَّ لعباده وأباحها، فالقلب معتمد على الله عزَّ وجلَّ، والبدن يقوم بتلك الأسباب.

ومن أنكر الأسباب لم يستقم منه التوكُّل، ومن تمام التوكُّل عدم الركون إلى الأسباب، وقطع علاقة القلب بها، فيكون حال قلبه قيامه بالله لا بها، وحال بدنه قيامه بها، كما أن الأسباب محل حكمة الله وأمره ودينه، والتوكُّل متعلِّق بربوبيته وقضائه وقدره، ولا تقوم عبوديَّة الأسباب إلا على ساق التوكُّل، ولا يقوم ساق التوكُّل إلا على قدم العبوديَّة[37].

وقد اتَّخذ بعض الناس موقفًا باطلًا من الأخذ بالأسباب الشرعيَّة في تحقيق التوكُّل على الله عزَّ وجلَّ، فمنهم من اعتقد أن تحقيق التوكُّل في الاعتماد على الأسباب بالكليَّة، ومنهم من اعتقد أن تحقيق التوكُّل في عدم الالتفات إلى

الأسباب بالكليَّة، ومنهم من نفى تأثير هذه الأسباب، وبيان كلِّ قول والجواب عنه فيما يلي:

- **القول الأول:** الالتفات إلى الأسباب بالكليَّة، واعتماد القلب والجوارح عليها من غير نظر إلى مسببها، وهذه نظرة الماديين والعقلانيين قديمًا وحديثًا، فقد وقعوا في الشرك؛ لأنهم أثبتوا موجِدًا مع الله عزَّ وجلَّ، وكل نظرهم واعتمادهم على هذه الأسباب، وغفلوا عن مسببها[38].

- **الجواب عنه:** اعتقاد أصحاب هذا القول هو اعتقاد باطل؛ وذلك لجعلهم الأسباب هي التي تملك الضر والنفع والتصرف والتدبير بذاتها، مخالفين بذلك المنهج الحق الذي دلَّت عليه النصوص الشرعيَّة، وهي أن الأسباب قد تتخلَّف عن مسبباتها وبيانه في قوله تعالى: [وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ] (الأنبياء: 29).

ونحن نعلم - بالشاهد المحسوس أيضًا- أن الأسباب قد تتخلَّف عن مسبباتها بإذن الله عزَّ وجلَّ، فقد تخلف في إحراق النار لإبراهيم الخليل حين ألقي فيها فقال الله تعالى: [قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ] (الأنبياء: 69)، فكانت بردًا وسلامًا عليه، ولم يحترق بها، مع العلم أن طبيعة الإحراق في النار معنى واحد لا يتجزأ إلى معانٍ مختلفة، ومع هذا أحرقت الحطب، فصار رمادًا من حرّها في الوقت الذي هي كائنة بردًا وسلامًا على إبراهيم؛ فدلَّ ذلك دلالة قاطعة على أن التأثير حقيقة، إنما هو بمشيئة خالق السموات والأرض، وأنه يُسبب ما شاء من المسببات على ما شاء من الأسباب[39]. والماء أيضًا بإذن الله يغرق، فإذا أذن له أن يمتنع من الإغراق امتنع، كما أذن له في إغراق فرعون وقومه، ومنعه من إغراق موسى وقومه، كما هو بيّنٌ في قوله تعالى: [وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ] (البقرة: 50)، فالقلب إذا مال إلى الأسباب وُكِلَ إليها بقدر ميله إليها، وفقد من معونة الله وتأييده على قدر ذلك، فكما أن البدن لا تعمل جارحة من جوارحه، وركن من أركانه، من حركة أو سكون إلا بالروح، كذلك لا يعمل سبب من الأسباب من نفعٍ أو ضرٍّ إلا بالقدر والإذن من الله جلَّ شأنه[40].

- **القول الثاني:** الإعراض عن الأسباب بالكليَّة بدعوى التوكُّل على الله تعالى، وهذافهم بعض الصوفيَّة[41] للتوكُّل، فهم لا يرون تحقيق التوكُّل إلا بالإعراض التام عن الأسباب؛ لأن الالتفات إليها منافٍ لحقيقة التوكُّل[42]، وفي ذلك يقول ذو النون المصري[43]: «التوكُّل خلع الأرباب، وقطع الأسباب»[44]، وقال سهل التستري[45]: «أول مقام في التوكُّل أن يكون العبد بين يدي الله- عزَّ وجلَّ- كالميت بين يدي الغاسل،يقلبه كيف أراد، لا يكون له حركة ولا تدبير، فالمتوكل على الله سبحانه وتعالى يكون لا يسأل، ولا يريد، ولا يردُّ، ولا يحبس»[46]. وقد ترتب على ذلك عندهم ترك التكسب والعمل؛ لكونه ينافي التوكُّل، يقول محمد البصري[47]: «من أطاق التوكُّل فالكسب غير مباح له... ومن ضعف عن حال التوكُّل التي هي حال رسول الله ﷺ أُبيح له طلب المعاش والكسب»[48]. وقال ابن الجوزي: «لو قال رجل للصوفيَّة: من أين أطعم عيالي؟ لقالوا: قد أشركت، ولو سئل عمن يخرج إلى التجارة، لقالوا: ليس بمتوكل ولا موقن»[49].

- **الجواب عنه:** لا شكَّ أن الإعراض عن الأسباب بالكليَّة، وعدم الالتفات إليها يعدُّ قدحًافي الشرع؛ لأن الله عزَّ وجلَّ أمرنا في محكم كتابه وسنة رسوله ﷺ بالأخذ بالأسباب الشرعيَّة، حيث قال جلَّ شأنه: [فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ (5) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ (6) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ (7) وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ (8) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ (9) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ (10)] (الليل: 5-10)، فلابدَّ أن يعمل العبد ويعطي حتى يصل إلى ثمرة هذا العمل. وقال تعالى: [أَمْ لَهُم مُّلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَاۖ فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ] (ص: 10)، وقال في موضع آخر: [إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا] (الكهف: 84)، وقوله: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ] (الأنفال: 20)، فهذه الآية الكريمة وردَ فيها عدة أسباب يؤخذ بها، وهي: الإعداد والقوة والخيل والإنفاق وإرهاب العدو، وقال أيضًا: [فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ] (الجمعة: 10).

ومن أصرح الأدلة أيضًا على أن تعاطي الأسباب لا ينافي التوكُّل على

الله قوله تعالى عن يعقوب: [وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ ۖ وَمَا أُغْنِي عَنكُم مِّنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ ۖ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ] (يوسف: 67)، أمرهم في هذا الكلام بتعاطي السبب، وتسبب في ذلك بالأمر به؛ لأنه يخاف عليهم أن تصيبهم الناس بالعين ؛ لأنهم أحد عشر رجلًا أبناء رجل واحد، وهم أهل جمال وكمال وبسطة في الأجسام، فدخولهم من باب واحد مظنة لأن تصيبهم العين؛ فأمرهم بالتفرق والدخول من أبواب متفرقة، تعاطيًا للسبب في السلامة من إصابة العين[50].

وقد فرض الله عزَّ وجلَّ على العباد الإكتساب ؛ لطلب المعاش ليستعينوا به على طاعة الله عزَّ وجلَّ، حيث قال تعالى في كتابه العزيز: [فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ] (الجمعة: 10)، فجعل الإكتساب سببًا للعبادة، وقال: [وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ] (الشورى: 30)، أي بجنايتكم على أنفسكم ظن فقد سمى جناية المرء على نفسه كسبًا، وقد أمرنا الله بالدعاء حيث قال: [وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا] (النساء: 32)، ومعلوم أن ما قدر لكل أحد فهو يأتيه لا محالة، ومع ذلك لا يتطرَّق إلى ترك السؤال والدعاء، فالأنبياء - عليهم السلام- كانوا يسألون الجنة مع علمهم أن الله تعالى يدخلهم الجنة، وقد وعدهم ذلك وهو لا يخلف الميعاد، وكانوا يأمنون العاقبة، ثم كانوا يسألون الله تعالى ذلك في دعائهم[51].

والدعاء لا يضرُّ التوكُّل، فالقلوب تضعف وتمرض، وربما ماتت بالغفلة والذنوب، وترك إعماله فيما خلق له من أعمال القلوب المطلوبة شرعًا وأعظم ذلك الشرك، وتحيا وتقوى وتصحُّ بالتوحيد واليقظة، وإعماله فيما خلق له، فالعارف يجتهد في تحصيل أسباب الإجابة من الزمان والمكان وغير ذلك، ولا يمل ولا يسأم، ويجتهد في معاملته بينه وبين ربه عزَّ وجلَّ في غير وقت الشدة[52]، وهذا من تحقيق الأخذ بالأسباب في علاج القلوب من الأمراض العارضة عليها.

كما أنه عزَّ وجلَّ أمر مريم (عليها السلام) بهزِّ النخلة كما قال: [وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا] (مريم: 25)، وهو قادر على أن يرزقها من غير هزٍّ منها، كما كان يرزقها في المحراب، فقال عزَّ وجلَّ: [فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ ۖ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ] (آل عمران: 37)، وإنما أمرها بذلك ليكون بيانًا للعباد أنه ينبغي لهم أن لا يدعو اكتساب السبب، وإن كانوا يتيقنون أن الله تعالى هو الرازق، وهذا نظير الخلق فإن الله تعالى هو الخالق، قد يخلق لا من سبب، ولا في سبب، كما خلق آدم عليه السلام، وقد يخلق لا من سبب في سبب، كما خلق عيسى عليه السلام، وقد يخلق من سبب في سبب كما قال تعالى: [يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ] (الحجرات: 13)[53]، إلى غير ذلك من الآيات القرآنيَّة التي تدل دلالة صريحة على ضرورة الأخذ بالأسباب، وأنها لا تنافي حقيقة التوكُّل.

أما الأدلة من السنة النبويَّة، فقد ورد عن أنس بن مالك رضي الله قال، «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ أَعْقِلُهَا وَأَتَوَكَّلُ، أَوْ أُطْلِقُهَا وَأَتَوَكَّلُ؟ قَالَ: اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ»[54]. وعن المقدام رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»[55]، وقال الحافظ ابن حجر: «في الحديث أن التكسب لا يقدح في التوكُّل»[56]. وأيضًا حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو المقصود دراسته في هذا البحث، حيث قال فيه الإمام أحمد: «ليس في الحديث دلالة على القعود عن الكسب؛ بل فيه ما يدلُّ على طلب الرزق؛ لأن الطير إذا غدت فإنما تغدو لطلب الرزق»[57]، ومعروف من عادة الطيور أنها لا تقع إلا حيث تبصر لقطًا، وأنها لا تزال تسبح في الهواء حتى ترى ماءً فتنزل عليه، وكل ذلك ابتغاء منها للرزق[58]. وأيضًا ما ورد عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) حيث قال: «كَانَ رسول الله ﷺ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةَ سَنَتِهِ، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ فِي السِّلاَحِ

وَالكُرَاعِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ»[59]، وفي الحديث جواز ادخار قوت سنة، وجواز الادخار للعيال، وأن هذا لا يقدح في التوكُّل[60].

وقد اتَّخذ رسول الله ﷺ من الأسباب المشروعة ما تعينه على النصر حين هجرته، وتبليغ دعوته، ومن ذلك اختياره لرفيقه أبي بكر الصديق، وتجهيزه للراحلة والزاد، وتكليفه لعلي بن أبي طالب المبيت في فراشه قبل الهجرة، وسلوكه طريقًا غير متوقع لكفار قريش، وحفره للخندق في معركة الأحزاب، وغير ذلك كثير مما هو واضح بين صفحات كتب السيرة النبويَّة.

وكلام أصحاب هذا القول نابع عن سوء فهمهم لمعنى التوكُّل، حيث ظنوا أن التوكُّل هو ترك الكسب، وتعطيل الجوارح عن العمل، ولو عرفوا ماهيَّة التوكُّل لعلموا أنه ليس بينه وبين الأسباب تضاد؛ وذلك أن التوكُّل اعتماد القلب عَلَى الوكيل وحده، وذلك لا يناقض حركة البدن فِي التعلُّق بالأسباب، ولا ادخار المال، فقد قَالَ تعالى: [وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا] (النساء: 5) أي قوامًا لأبدانكم، واعلم أن الذي أمرَ بالتوكُّل أمرَ بأخذ الحذر، فَقَال: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا] (النساء: 71)، ولو كان كل كاسب ليس بمتوكِّل لكان الأنبياء (عليهم الصلاة والسلام) غير متوكِّلين، فقد كان آدم حرَّاثًا، ونوح وزكريا نجارَين، وإدريس خياطًا، وإبراهيم ولوط زرَّاعَين، وصالح تاجرًا، وكان داود يصنع الدرع ويبيع كل درع باثني عشر ألفًا، ويأكل من ثمنه، وكان موسى وشعيب ومحمد رعاة، عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم[61]. وقد مضى الصحابة الكرام (رضوان الله عليهم) على هذا النهج، حيث كانوا يكتسبون ويأخذون بفعل الأسباب، فقد روي أن أبا بكر الصديق كان بزّازا، وعمر كان يعمل في الأدم، وعثمان كان تاجرًا يجلب إليه الطعام فيبيعه، وكان الزبير خيّاطا، وعمرو بن العاص جزّارًا، والوليد بن المغيرة حدّادًا[62]، وهو فصل طويل ذكر فيه ابن قتيبة الصحابة وسواهم من أشراف العرب ذوي الصناعات.

وبناءً على ذلك فإن إسقاط الأسباب ليس من التوحيد؛ بل القيام بها

واعتبارها، وإنزالها في منازلها التي أنزلها الله فيها هو محض التوحيد والعبوديَّة[63]، فلا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله تعالى، وأن تعطيلها يقدح في نفس المتوكل، وتركُها عجزٌ ينافي التوكُّل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يضره في دينه ودنياه، ولابدَّ لهذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلا كان معطلًا للحكمة والشرع، فلا يجعل العبد عجزه توكلًا ولا توكله عجزًا[64].

- **القول الثالث:** نفي تأثير الأسباب بالكليَّة، والقائلون بهذا القول هم الجبريَّة[65] أتباع جهم بن صفوان؛ حيث جعل من تمام توحيد الذات نفي الصفات، ومن تمام توحيد الأفعال نفي الأسباب، حتى أنكر تأثير قدرة العبد، بل نفى كونه قادرًا، وقالوا لا فعل ولا عمل لأحد غير الله، وتنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز[66].

- **الجواب عنه:** الناس في الأسباب والقوى والطبائع ثلاثة أقسام: منهم من بالغ في نفيها وإنكارها، فأضحك العقلاء على عقله، وزعم أنه بذلك ينصر الشرع، فجنى على العقل والشرع، وسلط خصمه عليه، ومنهم: من ربط العالم العلوي والسفلي بها بدون ارتباطها بمشيئة فاعل مختار، ومدبر لها يصرفها كيف أراد، في سلب قوة هذا، ويقيم لقوة هذا قوة تعارضه، ويكفُّ قوة هذا عن التأثير مع بقائها، ويتصرَّف فيها كما يشاء ويختار، وهذان طرفان جائران عن الصواب، ومنهم: من أثبتها خلقًا وأمرًا، قدرًا وشرعًا، وأنزلها بالمحل الذي أنزلها الله به، من كونها تحت تدبيره ومشيئته، وهي طوع المشيئة والإرادة، ومحل جريان حكمها عليها، فيقوي- سبحانه- بعضها ببعض، ويبطل إن شاء بعضها ببعض، ويسلب بعضها قوته وسببيته، ويمنعه من موجبها مع بقائه عليه، ليعلم خلقه أنه الفعال لما يريد، وأنه لا مستقل بالفعل والتأثير غير مشيئته[67].

وما ذهب إليه أصحاب هذا القول هو مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف؛ حيث قال تعالى: [وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ ۚ

كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ] (الأعراف: 57)، وقال في موضع آخر: [ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ] (آل عمران: 182)، وقد سُئِل النبي ﷺ عن ترك العمل، وأجاب بضرورة الأخذ بالأسباب كما هو بين في قوله ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلاَ نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ: [فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ۝] (الليل: 5-6)»[68]، والذي عليه السلف وأتباعهم وجمهور أهل الإسلام المثبتون للقدر، إثبات الأسباب، وأن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها، والله تعالى خلق الأسباب والمسببات، والأسباب ليست مستقلة بالمسببات؛ بل لا بدَّ لها من أسباب أخر تعاونها، ولها مع ذلك أضداد تمانعها، والمسبب لا يكون حتى يخلق الله جميع أسبابه، ويدفع عنه ضداده المعارضة له، وهو سبحانه يخلق جميع ذلك بمشيئته وقدرته كما يخلق سائر المخلوقات[69]، فالشبع مثلًا يحصل بأكل العبد وابتلاعه، وبما جعله الله في الإنسان وفي الغذاء من القوى المعينة على حصول الشبع، وهو سبحانه وتعالى خالق للأثر المتولد عن هذا السبب، وخالق للسبب[70].

- **القول الصواب:** هو الموافق للكتاب والسنة، من عدم إنكار وجود ما خلقه الله من الأسباب، وعدم جعلها مستقلة، وعدم إنكار تأثيرها؛ والعلم بأنه ما من سبب مخلوق إلا وحكمه متوقف على سبب آخر، وله موانع تمنع حكمه، كما أن الشمس سبب في الشعاع، وذلك موقوف على حصول الجسم القابل به، وله مانع كالسحاب والسقف، والله خالق الأسباب كلها، ودافع الموانع[71].

وهذا باب عظيم نافع في التوحيد، يُوجب للعبد إذا تبصر فيه الصعود من الأسباب إلى مسببها، والتعلق به دونها، وأنها لا تضرُّ ولا تنفع إلا بإذنه، وأنه إذا شاء جعل نافعها ضارًا وضارها نافعًا، فالالتفات إلى الأسباب ضربان: أحدهما شرك، والآخر عبوديَّة وتوحيد، فالشرك أن يعتمد عليها ويطمئن إليها، ويعتقد أنها بذاتها محصلة للمقصود، فهو معرض عن المسبب لها، ويجعل

نظره والتفاته مقصورًا عليها، وأما إن التفت إليها التفات امتثال وقيام بها وأداء لحق العبوديَّة فيها وإنزالها منازلها، فهذا الالتفات عبويدة وتوحيد إذ لم يشغله عن الالتفات إلى المسبب، وأما محوها أن تكون أسبابًا فقدح في العقل والفطرة، فإن أعرض عنها بالكليَّة كان ذلك قدحًا في الشرع وإبطالًا له، وحقيقة التوكُّل القيام بالأسباب، والاعتماد بالقلب على المسبب، واعتقاد أنها بيده، فإن شاء منعها اقتضاءها، وإن شاء جعلها مقتضية لضدِّ أحكامها، وإن شاء أقام لها موانع وصوارف تعارض اقتضاءها وتدفعه[72].

وعليه فإنه يجب على العبد أن يعرف في الأسباب عدة أمور، هي:

1. أن لا يجعل منها سببًا إلا ما ثبت أنه سبب شرعًا أو قدرًا.
2. أن لا يعتمد العبد عليها؛ بل يعتمد على مُسبِّبها ومُقدِّرها، مع قيامه بالمشروع منها، وحرصه على النافع منها.
3. أن يعلم أن الأسباب مهما عظمت وقويت فإنها مرتبطة بقضاء الله وقدره لا خروج لها عنه، والله تعالى يتصرف فيها كيف شاء[73]، وفي ذلك يقول الإمام أحمد رحمه الله: «وهذا هو الأصل في هذا الباب، وهو أن يستعمل هذه الأسباب التي بينها الله تعالى لعباده وأذن فيها، وهو يعتقد أن المسبب هو الله سبحانه وتعالى، وما يصل إليه من المنفعة، فبتقدير من الله عزَّ وجلَّ، وأنه إن شاء حرمه تلك المنفعة مع استعماله السبب، فتكون ثقته بالله واعتماده عليه في إيصال تلك المنفعة إليه، مع وجود السبب»[74].
4. أن الأعمال الدينيَّة لا يجوز أن يُتخذ منها شيء سببًا إلا أن تكون مشروعة؛ فإن العبادات مبناها على التوقيف، فلا يجوز للإنسان أن يشرك بالله فيدعو غيره، وإن ظن أن ذلك سبب في حصول بعض أغراضه، كذلك لا يعبد الله بالبدع المخالفة للشريعة، وإن ظن ذلك، فإن الشياطين قد تعين الإنسان على بعض مقاصده إذا أشرك[75].

الخاتمة:

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحبُّ ربُّنا ويرضى، أن أعان ويسَّر لي إتمام هذا البحث، والتي أرجو أن أنال به رضاه عزَّ وجلَّ، وأن يجعل عملي فيه خالصًا لوجهه، وقد توصلتُ من خلاله إلى عدة نتائج، أهمها:

1. عظم أهميَّة هذا الحديث الشريف: عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا»، واعتباره أصلًا في التوكُّل على الله تعالى ، وهو من أعظم الأسباب التي يستجلب بها الرزق.
2. التوكُّل الحقيقي لا يضاده الغدو والرواح في طلب الرزق، والسعي في السبب لا ينافي التوكُّل على الله.
3. معرفة الربِّ وصفاته هي أول درجة يضع بها العبد قَدمَه في مقام التوكُّل.
4. التوكُّل من أفضل الأعمال القلبيَّة بعد الإيمان واليقين.
5. الأسباب قد تتخلف عن مسبباتها بإذن الله، وهذا يُبطِل قول من اعتمد على الأخذ بالأسباب دون الاعتماد القلبي على الله عزَّ وجلَّ.
6. إسقاط الأسباب ليس من التوحيد، ولا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب، وتعطيلها قدح في الشرع، وهذا يُبطل قول من اعتقد بضرورة الإعراض عن الأخذ بالأسباب المشروعة.
7. خلق الله- عزَّ وجلَّ-الأسباب والمسببات، وجعل للعبد تأثيرًا في فعله بإذن الله، وقدرته ومشيئته، وهذا يُبطِل قول من قال بنفي تأثير الأسباب.
8. الأسباب مهما عظُمت وقويت فإنها مرتبطة بقضاء الله وقدره.
9. الأعمال الدينيَّة لا يجوز أن يُتَّخذ منها شيء سببًا إلا أن تكون مشروعة.

وختامًا: فإن أوصي بما يلي:

- ضرورة استشعار التوكُّل على الله- عزَّ وجلَّ-في جميع الأحوال، وصدق الاعتماد عليه في جلب المنافع ودفع المضارِّ، وتجديد هذا الشعور مع الله جلَّ شأنه، وتقوية العلاقة بالربِّ عزَّ وجلَّ،وذلك بالتقرب إليه بالطاعات والعبادات.

- الاعتقاد بأنَّ كل شيء يصيب الإنسان هو بقضاء الله وقدره ومشيئته وإرادته وحكمته البالغة، فإليه يرجع الأمر كله.
- ضرورة التكسُّب والخروج إلى ميدان العمل، فبالعمل تقوم الحياة، وتعمر الديار؛ وأن ذلك لا ينافي التوكُّل على الله عزَّ وجلَّ.
- الاعتماد على الأخذ بالأسباب المشروعة، وترك الأسباب المحرمة؛ كاللجوء إلى المشعوذين والسحرة، وتفويض جميع الأمور إلى الله تعالى، واللجوء إليه والوقوف بين يديه.

اللهم اشرح صدورنا بفيض الإيمان بك، وجميل التوكُّل عليك، وحسن الظنِّ بك، وتقبَّلْ منَّا صالح أعمالنا، وتجاوز عن سيئاتنا، إنك ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله ربِّ العالمين.

المراجع:

القرآن الكريم.

1- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. المؤلف: محمد بن حبان التميمي (ت: 354 هـ)، ترتيب: علي بن بلبان الفارسي (ت: 739 هـ)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ، 1988م.

2- الآداب الشرعيَّة والمنح المرعيَّة، محمد بن مفلح المقدسي، دار عالم الكتب.

3- الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والردّ على أهل الشرك والإلحاد. المؤلف: صالح بن فوزان الفوزان، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة: الرابعة، 1420هـ، 1999م.

4- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. المؤلف: محمد الأمين الشنقيطي (ت: 1393ه)، الناشر: دار الفكر- لبنان، عام النشر: 1415هـ، 1995م.

5- إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزيَّة (ت: 751هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلميَّة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ، 1991م.

6- الأعلام. المؤلف: خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، 2002م.

7- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان . المؤلف : المؤلف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزيَّة (ت: 751هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي ،الناشر : مكتبة المعارف – الرياض .

8- الاكتساب في الرزق المستطاب،المؤلف:محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: محمود عرنوس –دار الكتب العلميَّة- بيروت، لبنان 1406هـ 1986م.

9- الانتصار في الرد على المعتزلة القدريَّة الأشرار. المؤلف: أبو الحسين يحيى بن سالم العمراني الشافعي (ت:558هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1419هـ، 1999م.

10- تاج العروس من جواهر القاموس. المؤلف: محمد بن محمد الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

11- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، المؤلف: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق جزء 1: ابن تاويت الطنجي، 1965 م، جزء 2، 3، 4: عبد القادر الصحراوي، 1966 - 1970 م، جزء 5: محمد بن شريفة، جزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أعراب 1981-1983 - مطبعة فضالة، المغرب، الطبعة: الأولى.

12- التصوف المنشا والمصادر.المؤلف: إحسان إلهي ظهير الباكستاني (ت:1407هـ)، الناشر: إدارة ترجمان السنة - باكستان، الطبعة: الاولى: 1406هـ - 1986م.

13- تفسير الفاتحة والبقرة. المؤلف: محمد بن صالح العثيمين (ت:1421هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربيَّة السعوديَّة، الطبعة: الاولى، 1423هـ.

14- تفسير القرآن العظيم. المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: 774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1420هـ، 1999م.

15- تقريب التدمريَّة. المؤلف: محمد بن صالح العثيمين (ت: 1421هـ)، الناشر: دار ابن الجوزي- الدمام، الطبعة: الأولى، 1419هـ.

16- تلبيس إبليس.المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت:597هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2001م.

17- تهذيب اللغة. المؤلف: محمد بن أحمد الأزهري (ت: 370ه)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.

18- التوكُّل.المؤلف: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن خلف المعروف بابن الفراء (ت:458هـ)، تحقيق: د. يوسف علي الطريف، الناشر: دار الميمان - الرياض، الطبعة: الأولى، 1435هـ - 2014م.

19- التوكُّل.المؤلف: يوسف القرضاوي، الناشر: دار الفرقان- الأردن، الطبعة: الأولى، 1417هـ، 1996م.

20- التوكُّل على الله. المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت:281هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافيَّة، بيروت، الطبعة:الأولى، 1413هـ، 1993م.

21- التوكُّل على الله وعلاقته بالأسباب.المؤلف:د.عبد الله بن عمر الدميجي، الناشر: دار الفضيلة - الرياض، الطبعة: الثالثة، 1432هـ، 2011م.

22- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم. المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: 795)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: السابعة، 1422هـ، 2001م.

23- الجامع الكبير- سنن الترمذي. المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي (ت: 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، سنة النشر: 1998م.

24- جامع المسائل. المؤلف: شيخ الإسلام ابن تيميَّة (ت: 728هـ)، تحقيق: محمد عزيز شمس، إشراف: بكر أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد- مكة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

25- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه (صحيح البخاري). المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانيَّة بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

26- الجامع لأحكام القرآن. المؤلف: محمد بن أحمد القرطبي (ت: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصريَّة- القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ، 1964م.

27- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزيَّة (ت:751هـ)، الناشر: دار المعرفة - المغرب، الطبعة: الاولى: 1418هـ، 1997م.

28- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة. المؤلف: إسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت: 535)، تحقيق: محمد ربيع المدخلي، الناشر: دار الراية- الرياض، الطبعة: الثانية، 1419هـ، 1999م.

29- حليَّة الأولياء وطبقات الأصفياء.المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت:430هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م.

30- الخلاف العقدي في باب القدر دراسة تحليليَّة نقديَّة لأصول القدريَّة والجبريَّة في أفعال العباد. المؤلف: عبد الله بن محمد القرني، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 2013م.

31- الدر المنثور. المؤلف: جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، الناشر: دار الفكر- بيروت.

32- درء تعارض العقل والنقل. المؤلف: شيخ الإسلام ابن تيميَّة، تحقيق: محمد رشاد سالم.

33- الرد على المنطقيين. المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة (ت: 728هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

34- الرسالة القشيريَّة.المؤلف:عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت:465هـ)، تحقيق: د.عبد الحليم محمود،د.محمود بن الشريف، الناشر: دار المعارف - القاهرة.

35- زاد المسير في علم التفسير. المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت: 597هـ)، تحقيق:عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الاولى، 1422هـ.

36- زاد المعاد في هدي خير العباد. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزيَّة (ت:751هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت - مكتبة المنار الإسلاميَّة- الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، 1415هـ - 1994م.

37- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (ت:1420هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى.

38- السنة، للمؤلف:عبد الله بن أحمد بن حنبل،تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني-دار ابن القيم -الدمام، الطبعة:الأولى 1406 هـ - 1986م.

39- سنن ابن ماجه. المؤلف: محمد بن يزيد القزويني (ت: 273هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: دار الرسالة العالميَّة، الطبعة: الأولى، 1430هـ، 2009م.

40- السنن الكبرى. المؤلف: أحمد بن شعيب النسائي (ت: 303هـ)، حققه وخرَّج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ، 2001م.

41- شرح العقيدة الطحاويَّة. المؤلف: علي بن أبي العز الدمشقي (ت: 792هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، 1424هـ، 2005م.

42- شرح رياض الصالحين. المؤلف: إسماعيل بن عمر بن كثير (ت:774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1420هـ، 1999م.

43- شعب الإيمان. المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي: (ت: 458هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، الناشر: مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفيَّة ببومباي الهند، الطبعة: الأولى، 1423هـ، 2003م.

44- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيَّة. المؤلف: إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة: الرابعة، 1407هـ، 1987م.

45- الطب النبوي - جزء من كتاب زاد المعاد لابن القيم. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزيَّة (ت:751هـ)، الناشر: دار الهلال - بيروت.

46- طبقات الأولياء. المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي (ت:804هـ)، تحقيق: نور الدين شريبة من علماء الأزهر، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثانية، 1415هـ - 1994م.

47- طبقات الحنابلة. المؤلف: أبو الحسين ابن أبي يعلى (ت: 526هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة- بيروت.

48- طبقات الصوفيَّة.المؤلف: محمد بن الحسين النيسابوري أبو عبد الرحمن السلمي (ت:412هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلميَّة - بيروت، الطبعة: الاولى، 1419هـ، 1998م.

49- طريق الهجرتين وباب السعادتين. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزيَّة (ت: 751هـ)، الناشر: دار السلفيَّة، القاهرة- مصر، الطبعة: الثانية، 1394هـ.

50- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم. المؤلف: ابن الوزير محمد بن إبراهيم بن علي القاسمي (ت:840هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة -بيروت، الطبعة: الثالثة، 1415هـ، 1994م.

51- الغُنية لطالبي طريق الحق عزَّ وجلَّ في الأخلاق والتصوف والآداب الإسلاميَّة. المؤلف: عبد القادر الجيلاني (ت:561هـ)، وضع حواشيه: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلميَّة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ، 1997م.

52- الفرق بين الفرق. المؤلف: عبد القاهر البغدادي الإسفراييني (ت: 429هـ)، نقحه وعلق عليه وقدم له: نعيم حسين زرزور، المكتبة العصريَّة، صيدا- بيروت، الطبعة: الأولى، 1430هـ، 2009م.

53- القاموس المحيط. المؤلف: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426هـ، 2005م.

54- القول السديد شرح كتاب التوحيد. المؤلف: أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله آل سعدي (ت:1376هـ)، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، الناشر:محموعة التحف النفائش الدوليَّة، الطبعة: الثالثة.

55- لسان العرب. المؤلف: محمد بن مكرم بن منظور (ت: 711هـ)، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: الثالثة، 1414هـ.

56- لوامع الأنوار البهيَّة وسواطع الأسرار الأثريَّة لشرح الردة المضيَّة في عقد الفرقة المرضيَّة. المؤلف: محمد بن احمد السفاريني الحنبلي (ت:1188هـ)، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق، الطبعة: الثانية، 1402هـ، 1982م.

57- مجلة البحوث الإسلاميَّة- مجلة دوريَّة تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلميَّة والإفتاء والدعوة والإرشاد،المؤلف: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلميَّة والإفتاء والدعوة والإرشاد،عدد الأجزاء: 95 جزءًا.

58- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيميَّة، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي، الطبعة: الأولى، 1423هـ، 2002م.

59- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين. جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا للنشر، الطبعة: الأولى، 1414هـ، 1993م.

60- مختار الصحاح. المؤلف: محمد بن أبي بكر الرازي (ت: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصريَّة- الدار النموذجيَّة، بيروت- صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ، 1999م.

61- مختصر الصواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطلة لابن قيم الجوزيَّة (ت: 751هـ). المؤلف: محمد بن الموصِلي (ت: 774هـ)، قرأه وخرج نصوصه وعلَّق عليه وقدم له: د. الحسن بن عبد الرحمن العلوي، مكتبة أضواء السلف- الرياض، الطبعة: الأولى، 1425هـ، 2004م.

62- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزيَّة (ت: 751هـ)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة: الثالثة، 1416هـ، 1996م.

63- المستدرك على الصحيحين. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله (ت: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلميَّة - بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ، 19990م.

64- مسند أبي داود الطيالسي. المؤلف: أبو داود سليمان بن داود الطيالسي (ت:204 هـ)، تحقيق: د.محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، مصر، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1999م.

65- مسند أبي يعلى. المؤلف: أحمد بن علي الموصلي (ت: 307هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث- دمشق، الطبعة: الأولى، 1404هـ، 1984م.

66- مسند الإمام أحمد بن حنبل. المؤلف: أحمد بن حنبل الشيباني (ت: 241هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421هـ، 2001م.

67- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار. المؤلف: أحمد بن عمرو العتكي المعروف بالبزار (ت: 292هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق، الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 2009م.

68- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صحيح مسلم). المؤلف: مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

69- المعارف، المؤلف:عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: ثروت عكاشة- الهيئة المصريَّة العامة للكتاب- القاهرة،الطبعة: الثانية، 1992م.

70- معجم مقاييس اللغة. المؤلف: أحمد بن فارس القزويني (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ، 1979م.

71- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة. المؤلف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزيَّة (ت:751هـ)، الناشر: دار الكتب العلميَّة- بيروت.

72- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت: 330هـ)، قدم له وكتب حواشيه الأستاذ: نعيم زرزور، المكتبة العصريَّة، صيدا- بيروت، 1433هـ، 2012م.

73- الملل والنحل. المؤلف: محمد بن عبد الكريم الشهرَستاني (ت: 548هـ)، ضبطه وعلَّق عليه: كِسرى صالح العلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة: الأولى، 1434هـ، 2013م.

74- منازل السائرين. المؤلف:عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت:481هـ)، الناشر: دار الكتب العلميَّة- بيروت. دار الكتب العلميَّة- بيروت.

75- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال. المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت:748هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب.

76- منهاج القاصدين ومفيد الصادقين،المؤلف:عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: كامل محمد الخراط – دار التوفيق للطباعة- دمشق، 1431هـ، 2010م.

77- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. المؤلف: محيي الدين بن شرف النووي (ت: 676هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الثانية، 1392هـ.

78- المنهاج في شعب الإيمان. المؤلف: الحسين بن الحسن بن محمد الجرجاني (ت:403هـ)، تحقيق: حلمي محمد فودة، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى، 1399هـ، 1979م.

79- موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني. المؤلف: محمد ناصر الدين (ت: 1420هـ)، صنعه: شادي بن محمد آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلاميَّة وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء- اليمن، الطبعة: الأولى، 1431هـ، 2010م.

80- موسوعة فقه القلوب. المؤلف: محمد بن إبراهيم بن عبد الله التويجري، الناشر: بيت الأفكار الدوليَّة.

81- النهاية في غريب الحديث والأثر. المؤلف: محمد بن عبد الكريم الجزري ابن الأثير (ت: 606 هـ)، الناشر: المكتبة العلميَّة- بيروت، 1399هـ، 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي.

82- الوافي بالوفيات. المؤلف: صلاح الدين الصفدي (ت: 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث- بيروت، عام النشر: 1420هـ، 2000م.

الهــوامــش

[1]- متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: الإيمان، باب: فضل من استبرأ لدينه، رقم الحديث: 52، 20/1، تحقيق: محمد زهير الناصر- دار طوق النجاة، الطبعة الأولى 1422هـ. وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب: المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم الحديث: 1599، 1219/3، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء التراث العربي- بيروت.

[2]- انظر: بدائع الفوائد، لابن القيم: 193/3، دار الكتاب العربي، بيروت.

[3]- سيأتي تخريجه في المطلب الأول.

[4]- معجم مقاييس اللغة، كتاب: الواو، باب: الواو والكاف وما يثلثهما، (وكل): 136/6، تحقيق: عبد السلام محمد هارون- دار الفكر- 1399هـ، 1979م.

[5] - لسان العرب، لابن منظور: فصل الواو: 734/11 - دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ.

[6]- انظر: القاموس المحيط، للفيروز آبادي: فصل الواو: 1069/1، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الثامنة 1426هـ، 2005م.

[7]- تهذيب اللغة: باب الكاف والظاء: 203/10، تحقيق: محمد عوض مرعب- دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى 2001م.

[8]- انظر: الصحاح تاج اللغة العربيَّة، للفارابي: فصل الواو (وكل): 1845/5، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار- دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ، 1987م. ويُنظر أيضًا: مختار الصحاح للرازي، باب الواو (وكل): 344، تحقيق: يوسف الشيخ محمد- المكتبة العصريَّة- الدار النموذجيَّة، بيروت- صيدا، الطبعة الخامسة 1420هـ، 1999م. والقاموس المحيط للفيروز آبادي، فصل الواو: 1069/1، وتاج العروس، فصل الواو (و ك ل): (98/31)، تحقيق: مجموعة من المحققين - دار الهداية. ولسان العرب لابن منظور،فصل الواو: 736/11.

[9]- انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: حرف الواو، باب: الواو مع الكاف، (وكل): 221/5)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي- المكتبة العلميَّة- بيروت 1399هـ 1979م.

[10]- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي : 320/1، تحقيق:عبد الرزاق المهدي- دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الاولى 1422هـ.

[11]- طبقات الحنابلة، لأبي يعلى: 416/1، تحقيق: محمد حامد الفقي- دار المعرفة- بيروت.

[12]- شعب الإيمان، للبيهقي: 457/2، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي- مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفيَّة ببومباي الهند، الطبعة الأولى 1423هـ، 2003م.

[13]- زاد المسير في علم التفسير: (320).

[14]- جامع العلوم والحكم: 497/2، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، إبراهيم باجس- مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة السابعة 1422هـ 2001م.

[15]- مدارج السالكين: 103/1، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي- دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثالثة 1416هـ 1996م.

[16]- أخرجه ابن ماجه في سننه: باب التوكُّل واليقين، رقم الحديث: 4164 , 266/5، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- دار الرسالة العالميَّة، الطبعة الأولى 1430هـ 2009م. وقال الأرناؤوط: حديث صحيح، وهذا إسناد حسن، رواية ابن وهب عن عبد الله بن لهيعة قوية. وأبي داود الطيالسي في مسنده: أحاديث عمر بن الخطاب، رقم الحديث: 51، 55/1، تحقيق:د.محمد بن عبد المحسن التركي- دار هجر - مصر، الطبعة الاولى 1419هـ - 1999م. وأحمد في مسنده: مسند الخلفاء الراشدين - مسند عمر بن الخطاب - رقم الحديث 370 , 438/1، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي- مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى1421هـ 2001م. وقال الأرناؤوط: حديث صحيح. والبزار في مسنده: مسند عمر بن الخطاب، رقم الحديث: 340، 476/1، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق- مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، الطبعة الأولى 2009م. وقال: «هذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ρ إلا عمر بن الخطاب بهذا الإسناد». وابن حبان في صحيحه: كتاب الرقائق، باب: الورع والتوكُّل، رقم الحديث: 730، 509/2، ترتيب: علي بن بلبان الفارسي (ت: 739 هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط- مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ 1988م. والحاكم في مستدركه: كتاب الرقاق، رقم الحديث: 7894، 354/4 , تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا-دار الكتب العلميَّة - بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ 19990م، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي. وقال فيه الإمام الألباني رحمه الله: «بل هو صحيح على شرط مسلم، فإن رجاله رجال الشيخين غير ابن هبيرة وأبي تميم، فمن رجال مسلم وحده. وقد تابعه ابن لهيعة عن ابن هبيرة به». سلسلة الأحاديث الصحيحة: 620/1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى. وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقة الأصفياء: 69/10، السعادة - محافظة مصر، 1394هـ - 1974م. وأبو يعلى في مسنده: مسند عمر بن الخطاب، رقم الحديث: 247، 212/1، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى 1404هـ 1984م. والترمذي في سننه: باب

التوكُّل على الله، رقم الحديث: 2344، 151/4، تحقيق: بشار عواد معروف- دار الغرب الإسلامي- بيروت 1998م، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو تميم الجيشاني اسمه:عبد الله بن مالك. والنسائي في سننه الكبرى: كتاب الرقائق، رقم الحديث: 11805، 389/10، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة:الأولى، 1421هـ 2001م.

[17]- انظر: جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي: 497/2. ويُنظر أيضًا: منهاج القاصدين ومفيد الصادقين، لابن الجوزي: 1230/2، تحقيق: كامل محمد الخراط – دار التوفيق للطباعة- دمشق، 1431هـ، 2010م.

[18]- انظر: شرح رياض الصالحين، محمد العثيمين: 557/1 – 559 - دار الوطن للنشر، الرياض 1426 هـ.

[19]- انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: 179/8، تحقيق: سامي بن محمد بن سلامة-دار طيبة- الطبعة الثانية، 1420هـ 1999م. والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: 107/8، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش- دار الكتب المصريَّة- القاهرة، الطبعة الثانية 1384هـ 1964م.

[20]- غلاة القدريَّة هم الذين ينكرون علم الله وكتابته السابقة، ويزعمون بأن الله لا يعلم من يطيعه أو يعصيه؛ بل الأمر أُنف أي مستأنف، وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد افتراق عصر الخلفاء الراشدين وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان، كان أول من ظهر عنه معبد الجهني بالبصرة، ثم كثر خوض الناس في القدر فصار جمهورهم يقر بالعلم والكتاب السابق، لكن ينكرون عموم مشيئة الله وقدرته على أفعال العباد، وأن أفعالهم فعلوها استقلالًا بدون مشيئة الله؛ تنزيهًا له عن الظلم؛لأنه لو قدر المعاصي عليهم ثم عذبهم لظلمهم. انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي: 105، نقحه وعلق عليه وقدم له: نعيم حسين زرزور، المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت، الطبعة: الأولى 1430هـ 2009م. والملل والنحل للشهرستاني: 127/1، ضبطه وعلق عليه: كِسرى صالح العلي، مؤسسة الرسالة ناشرون- الطبعة: الأولى 1434هـ 2013م. والانتصار في الرد على المعتزلة القدريَّة الأشرار،يحيى العمراني: 64/1، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأول 1419هـ 1999م. ومجموع فتاوى ابن تيميَّة: 450/8، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي، الطبعة الأولى 1423هـ 2002م. ومختصر الصواعق المرسلة على الجهميَّة والمعطلة، محمد الموصلي: 143، قرأه وخرَّج نصوصه وعلَّق عليه وقدم له د. الحسن بن عبد الرحمن العلوي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى 1425هـ 2004م.

[21]- الجهميَّة: سُموا بذلك نسبة إلى جهم بن صفوان، وهو من الجبريَّة الخالصة، من معتقداتها: أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل بالله فقط، وينسبون الأعمال إلى المخلوقين على سبيل المجاز، فالإنسان عندهم لا يقدر على شيء، إنما هو مجبور في أفعاله، لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، كما أنهم يوافقون المعتزلة في نفي الرؤية، وإثبات خلق الكلام. انظر: الملل والنحل للشهرستاني: (104)، والفرق بين الفرق

للبغدادي: (174)، ومقالات الإسلاميين للأشعري: (114)، قدم له وكتب حواشيه الأستاذ: نعيم زرزور، المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت 1433هـ 2012م.
[22]- انظر: منهاج القاصدين ومفيد الصادقين، لابن الجوزي: 1243/2. والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير: 242/5، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة 1415هـ 1994م. ومدارج السالكين، لابن القيم: 118/2، وطريق الهجرتين: 257، دار السلفيَّة، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية 1394هـ.
[23]- انظر: مدارج السالكين: 119/2.
[24]- انظر:المصدر نفسه: 120/2.
[25]- انظر: منهاج القاصدين ومفيد الصادقين،لابن الجوزي: 1244/2. ومدارج السالكين: 121/2.
[26]- انظر:مدارج السالكين: 121/2، والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد، صالح الفوزان: 92 - دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة 1420هـ، 1999م. والجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، لابن القيم: 25،-دار المعرفة - المغرب، الطبعة الأولى: 1418هـ 1997م.
[27]- متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: التوحيد، باب: قوله تعالى: "ويحذركم الله نفسه"، رقم الحديث: 7405، 121/9. ومسلم في صحيحه: كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: الذكر والدعاء والتقرب إلى الله، رقم الحديث: 2675، 2067/4.
[28]- انظر: موسوعة فقه القلوب، محمد بن إبراهيم التويجري: 1856/2، بيت الأفكار الدوليَّة. ومدارج السالكين: 121/2.
[29]- متفق عليه. أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب: الوضوء، باب: فضل من بات على الوضوء، رقم الحديث: 247، 85/1. ومسلم في صحيحه: كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم الحديث: 2710، 2081/4.
[30]- انظر: مدارج السالكين: 122/2.
[31]- متفق عليه، سبق تخريجه، ص 7.
[32]- أخرجه الترمذي في سننه: باب الدعوات، ما يقول إذا خرج من بيته، رقم الحديث: 3426، 365/5.
[33]- الدر المنثور، للسيوطي: 12/4، دار الفكر- بيروت. وشعب الإيمان، للبيهقي: 474/2.
[34]- السنة، لعبد الله بن أحمد بن حنبل: 361/1، تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى 1406 هـ - 1986 م.
[35]- شعب الإيمان، للبيهقي: 378/1.
[36]- التوكُّل، للقاضي أبي يعلى: 5، تحقيق: د. يوسف علي الطريف- دار الميمان - الرياض، الطبعة الأولى 1435هـ 2014م، وشعب الإيمان، للبيهقي: 474/2.
[37]- انظر: المصدر نفسه: 120/2.
[38]- انظر: تقريب التدمريَّة، لابن عثيمين: 98، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى 1419هـ. والتوكُّل، يوسف القرضاوي: 70، دار الفرقان، الأردن، الطبعة الأولى

1417هـ 1996م. والتوكُّل على الله وعلاقته بالأسباب، عبد الله الدميجي: 168، دار الفضيلة، الرياض، الطبعة الثالثة، 1432هـ 2011م.

[39]- انظر: أضواء البيان، للشنقيطي: 342/2، 398/3، دار الفكر- لبنان 1415هـ، 1995م. وتقريب التدمريَّة، للعثيمين: 98، ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين: 207/4، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان-دار الثريا - الطبعة: الأولى 1414هـ 1993م، وتفسير ابن عثيمين: 221/1، دار ابن الجوزي، المملكة العربيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى 1423هـ. ويُنظر أيضًا: موسوعة الألباني في العقيدة: 1133/3، صنعه: شادي بن محمد آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلاميَّة وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى، 1431هـ 2010م.

[40]- انظر: الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إسماعيل الأصبهاني: 53/2، تحقيق: محمد ربيع المدخلي، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية 1419هـ 1999م.

[41]- الصوفيَّة: نسبة إلى الصوف لأنه غالب لباس الزهاد، وهو: الأخذ بالحقائق، واليأس مما في أيدي الخلائق، وقد عرَّفه ابن الجوزي بأنه: طريقة كان ابتداؤها الزهد الكلي، ثم ترخص المنتسبون إليه بالسماع والرقص، فمال إليهم طلاب الآخرة من العوام؛ لما يظهرونه من التزهد. وقد ذم الأئمة صنيع بعض الطوائف الصوفيَّة، كما ورد عن القاضي عياض: «قال المسيبي: كنا عند مالك وأصحابه حوله، فقال رجل من أهل نصيبين: يا أبا عبد الله عندنا قوم يقال لهم الصوفيَّة، يأكلون كثيرًا ثم يأخذون في القصائد، ثم يقومون فيرقصون، فقال مالك: أصبيان هم ؟ قال: لا، قال أمجانين؟ قال: لا، قوم مشايخ، قال مالك: ما سمعت أن أحدًا من أهل الإسلام يفعل هذا، قال الرجل: يأكلون ثم يقومون فيرقصون نوائب، ويلطم بعضهم رأسه، وبعضهم وجهه، فضحك مالك ثم قام فدخل منزله». ترتيب المدارك للقاضي عياض: 54/2، تحقيق جزء 1: ابن تاويت الطنجي، 1965 م، جزء 2، 3، 4: عبد القادر الصحراوي، 1966 - 1970 م، جزء 5: محمد بن شريفة، جزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أعراب 1981-1983 - مطبعة فضالة – المغرب، الطبعة الأولى. وقال الإمام الشافعي: «ما لزم أحد الصوفيَّة أربعين يومًا فعاد عقله إليه أبدًا». تلبيس إبليس للجوزي: 327، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ 2001م.

وقد تنوع التصوف إلى ثلاثة أصناف، هي:

أولًا: صوفيَّة الحقائق: وهم الذين مقصود التصوف عندهم عبارة عن حقائق وأحوال وحدود وسيرة مستلزمة لصفاء الباطن من كدر الأمراض الباطنة، وصفاء الظاهر بكثرة العبادات والزهد في الملذات والشهوات، وهؤلاء إنما أطلق عليهم صوفيَّة نسبة إلى لباس الصوف، وقد تنازع الناس في هذا القسم؛ فطائفة ذمتهم، وطائفة غلت فيهم وادعو أنهم أفضل الخلق،وكلا طرفي هذه الأمور ذميم، و"الصواب" أنهم مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين،وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب.

ثانيًا: صوفيَّة الأرزاق: وهم الذين تركوا البحث عن الرزق،واكتفوا بما يجود به الناس عليهم من الصدقات والأوقاف الخيريَّة، ويشترط فيهم ثلاثة شروط: أحدها العدالة الشرعيَّة، بحيث يؤدون الفرائض، ويجتنبون المحارم، والثاني التأدب بالآداب الشرعيَّة في غالب الأوقات، والثالث أن لا يكون أحدهم متمسكًا بفضول الدنيا.
ثالثًا: صوفيَّة الرسم:وهؤلاء بمنزلة الذي يقتصر على زي أهل العلم وأهل الجهاد.
وقد أثنى الإمام ابن القيم -رحمه الله- على علماء وعقلاء الصوفية ، ودافع عنهم في الكثير من كتبه، لاسيما المستقيمون من السالكين؛ كجمهور مشايخ السلف مثل : الفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، والسري السقطي، والجنيد بن محمد، وغيرهم من المتقدمين: مثل الشيخ عبد القادر الجيلاني، والشيخ حماد، والشيخ أبي البيان، وشيخ الإسلام أبي ذر الهروي وغيرهم من المتأخرين، فهم لا يسوغون للسالك ولو طار في الهواء أو مشى على الماء أن يخرج عن الأمر والنهي الشرعيين. انظر: الفرق بين الفرق: 241، والرسالة القشيريَّة،عبد الكريم القشيري: 441/2، تحقي: د.عبد الحليم محمود، د. محمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة، ومدارج السالكين، لابن القيم: 158/1. وإغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن القيم : 124/1 تحقيق : محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض. والتصوف المنشأ والمصادر، إحسان إلهي: 189- 234، إدارة ترجمان السنة، باكستان، الطبعة الأولى 1406هـ 1986م. ومجموع فتاوى ابن تيميَّة: 11/10،17/369-19، وتلبيس إبليس،لابن الجوزي: 145. ومجلة البحوث الإسلاميَّة: 154/41، مجلة دوريَّة تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلميَّة والإفتاء والدعوة والإرشاد، عدد الأجزاء: 95 جزءًا.

[42]- انظر:التوكُّل، يوسف القرضاوي: 70، والتوكُّل على لله وعلاقته بالأسباب، عبد الله الدميجي: 169. ويُنظر أيضًا: منازل السائرين، للهروي: 137 - دار الكتب العلميَّة- بيروت.

[43]- ثوبان بن إبراهيم الإخميصي المصري، أبو الفيَّاض أو أبو الفيض، أحد الزهاد العباد المشهورين من أهل مصر، كانت له فصاحة وحكمة وشعر، أول من تكلم ببلدته في ترتيب الأحوال ومقامات الأولياء، فأنكر عليه عبد الله بن عبد الحكم وهجره، توفي سنة خمس وأربعون للهجرة. انظر: طبقات الأولياء لابن الملقن: 218، تحقيق: نور الدين شريبة من علماء الأزهر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية 1415هـ 1994م. وطبقات الصوفيَّة للسلمي: 27، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ 1998م. والأعلام للزركلي: 102/2، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة 2002م.

[44]- الغُنية لطالبي طريق الحق- عزَّ وجلَّ- في الأخلاق والتصوف والآداب الإسلاميَّة،عبد القادر الجيلاني: 320/2، وضع حواشيه: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ، 1997م. ويُنظر أيضًا: الرسالة القشيريَّة: 300/1.

[45]- سهل بن عبد الله بن يونس التستري، أحد أئمة الصوفيَّة وعلمائهم، له كتاب في تفسير القرآن، وكتاب رقائق المحبين وغير ذلك، توفي سنة ثلاث وثمانين للهجرة. انظر: طبقات الصوفيَّة للسلمي: 166، وطبقات الأولياء لابن الملقن: 232.
[46]- الغُنية لطالبي طريق الحق،عبد القادر الجيلاني: 317/2.
[47]- محمد بن أحمد بن سالم أبو الحسن البصري، شيخ أهل البصرة في زمانه، أدرك سهل التستري وأخذ عنه، وبقي إلى الستين والثلاثمائة. انظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي: 12/8، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى-دار إحياء التراث- بيروت، 1420هـ،2000م.
[48]- طبقات الصوفيَّة، محمد بن الحسين السلمي: 312 باختصار.
[49]- تلبيس إبليس، لابن الجوزي: 251.
[50]- انظر: أضواء البيان، للشنقيطي: 398/3.
[51]- انظر: الاكتساب في الرزق المستطاب، محمد بن الحسن الشيباني: 26، تحقيق: محمود عرنوس، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، 1406هـ 1986م.
[52]- انظر: الآداب الشرعيَّة والمنح المرعيَّة، محمد بن مفلح: 144/1- 149، عالم الكتب.
[53]- انظر: الاكتساب في الرزق المستطاب، محمد بن الحسن الشيباني: 17، 26، 27.
[54]- أخرجه الترمذي في سننه: باب: صفة القيامة والرقائق والورع، رقم الحديث 2517، 249/4، وابن أبي الدين في التوكُّل: رقم الحديث: 11، 50، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافيَّة، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ 1993م. وأبو نعيم في الحلية: 390/8، والبيهقي في شعب الإيمان، باب التوكُّل بالله والتسليم لأمره في كل شيء، رقم الحديث: 1159، 427/2، وابن حبان في صحيح: كتاب الرقائق، باب: الورع والتوكُّل، رقم الحديث: 731، 510/2. وقال فيه الألباني رحمه الله: حسن. انظر صحيح الجامع الصغير وزيادته: 242/1، المكتب الإسلامي.
[55]- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: البيوع، باب كسب الرجل وعمل يده، رقم الحديث: 2072، 57/3.
[56]- فتح الباري: 306/4، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه، محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت، 1379.
[57]- شعب الإيمان، للبيهقي: 405/2.
[58]- انظر: المنهاج في شعب الإيمان، للحَلِيمي: 9/2، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1399 هـ - 1979م.
[59]- متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: المجن ومن يترس بترس صاحبه، رقم الحديث: 2904، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: حكم الفيء، رقم الحديث: 1757، 1376/3.
[60]- انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي: 70/12، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1392هـ.

[61]- انظر: الاكتساب في الرزق المستطاب، محمد بن الحسن الشيباني، 20. وتلبيس إبليس، لابن الجوزي: 250، 248. ويُنظر أيضًا شرح العقيدة الطحاويَّة، لابن أبي العز، 270، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1424هـ 2005م.

[62]- انظر: المعارف لابن قتيبة، 576، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1992م، والاكتساب في الرزق المستطاب، محمد بن الحسن الشيباني، 25.

[63]- انظر: مدارج السالكين، لابن القيم: 459/3.

[64]- انظر: الطب النبوي، لابن القيم، 14، دار الهلال، بيروت. وزاد المعاد، 14/4، مؤسسة الرسالة بيروت، مكتبة المنار الإسلاميَّة، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون 1415هـ - 1994م.

[65]- الجبر هو: نفي الفعل حقيقة عن العبد، وإضافته إلى الرب تعالى، وأول من قال بهذه المقالة في الإسلام الجعد بن درهم، وهم أصناف، الجبريَّة الخالصة التي لا تثبت للعبد فعلًا ولا قدرة على الفعل أصلًا، والجبريَّة المتوسطة التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلًا، أما من أثبت للقدرة أثرًا ما في الفعل، وسمى ذلك كسبًا فليس بجبري. انظر: الملل والنحل للشهرستاني: 103، والفرق بين الفرق، للبغدادي: 328.

[66]- انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي: 199، والملل والنحل، للشهرستاني، 878، وجامع المسائل، لابن تيميَّة: 88/1، تحقيق: محمد عزيز شمس، إشراف: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة، الطبعة الأولى 1422هـ.

[67]- انظر: إعلام الموقعين، لابن القيم: 213/2، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ 1991م. ومدارج السالكين: 257/1، ومفتاح دار السعادة، لابن القيم: 243/2، دار الكتب العلميَّة، بيروت. ولوامع الأنوار البهيَّة، للسفاريني: 312/1، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، الطبعة الثانية 1402هـ 1982م.

[68]- متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله: [فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ] (الليل: 5)، رقم الحديث: 4949، 171/6، ومسلم في صحيحه: كتاب: القدر، باب كيفيَّة خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله، رقم الحديث: 2647، 2040/4.

[69]- انظر: مجموع فتاوى ابن تيميَّة: 487/8، والرد على المنطقيين، لابن تيميَّة: 537، دار المعرفة، بيروت. ويُنظر أيضًا: الخلاف العقدي في باب القدر، د.عبدالله القرني: 53 - 59، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2013م.

[70]- انظر: درء تعارض العقل والنقل، لابن تيميَّة: 31/9، تحقيق: محمد رشاد سالم.

[71]- انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال، للذهبي: 120، تحقيق: محب الدين الخطيب. والمصدر نفسه: 29/9.

[72]- انظر: المنتقى من منهاج الاعتدال، للذهبي: 511، وشرح العقيدة الطحاويَّة، لابن أبي العز: 679/2، ومدارج السالكين: 462/3، 257/1.

[73]- انظر: القول السديد في مقاصد التويحد،عبد الرحمن بن ناصر سعدي: 42، 43، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، مجموعة التحف النفائش الدوليَّة، الطبعة الثالثة، ومجموع فتاوى ابن تيميَّة: 137/1.

[74]- شعب الإيمان، للبيهقي: 425/2.

[75]- انظر: مجموع فتاوى ابن تيميَّة: 137/1، 138.